# تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من العام ٢٠١٦

## اكتتابين خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٦ في المملكة العربية السعودية

### نشاط الاكتتاب العام الأولي الربع سنوي في دول مجلس التعاون الخليجي

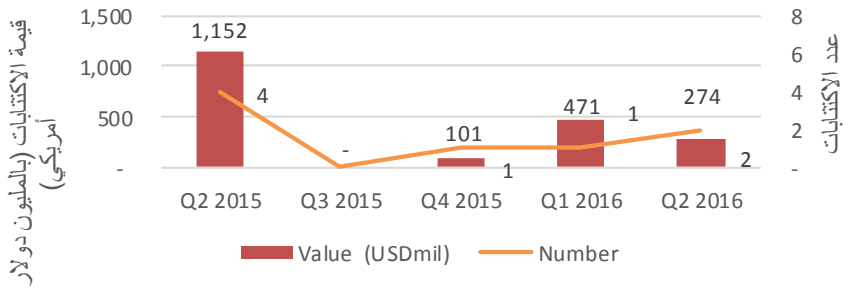


**استمرار ضعف أداء الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة نتيجة ظروف السوق المتقلبة التي تلقي بثقلها على المستثمرين والمصدرين**

تستمر حالة الضعف التي تشوب أداء الاكتتابات العامة الأولية داخل دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ في ظل ما يحصل من تقلب في أسعار النفط والاقتصاد العالمي والاضطرابات السياسية الإقليمية، إضافة إلى الاستفتاء الذي جرى مؤخراً لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)، إذ من شأن كل هذه العوامل أن تزيد من حالة عدم اليقين حول أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وقد استهلت الاكتتابات الإقليمية مسارها في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ بشركة اليمامة للصناعات الحديدية التي تمتلك وتشغل مصانع الصلب، والتي قامت بطرح ١٥,٢٤ مليون سهم للتداول العام (تمثل ٣٠% من رأس مال الشركة)، وحققت عائدات بمبلغ ١٤٧ مليون دولار أمريكي. وكان الاكتتاب الثاني من نصيب شركة لازوردي للمجوهرات التي تعمل على تصميم وتصنيع وتوزيع المعادن الثمينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي قامت بطرح ١٢,٩ مليون سهم للتداول العام (تمثل ٣٠% من رأس مال الشركة)، وحققت عائدات تبلغ ١٢٧ مليون دولار أمريكي. كلتا الشركتين مدرجتين في السوق المالية السعودية، تداول.

pwc

# الاكتتابات العامة الأولية

### مقارنة أداء الفترة

وبالنظر إلى أداء الاكتتابات العامة الأولية في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ بالمقارنة مع أدائها في نفس الفترة من العام الماضي، فقد تقلصت الاكتتابات العامة الأولية إلى النصف، وتناقصت العائدات في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ بنحو أربع مرات بالمقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٥ . ومن حيث أداء الاكتتابات العامة الأولية مقارنة مع الربع السابق لهذا العام، وبالرغم من تضاعف عدد الاكتتابات في الربع الثاني للعام ٢٠١٦ ، فقد انخفض مجموع الأموال المحققة من هذين الاكتتابين والبالغة ٢٧٤ مليون دولار أمريكي بنسبة ٤٢% مقارنة مع الربع الأول للعام ٢٠١٦ .

وعلاوة على ما تقدم، فقد انخفض نشاط الاكتتابات العامة الأولية في النصف الأول من عام ٢٠١٦ مقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١٥ ، حيث بلغ مجموع ما تم تحقيقه من عائدات مبلغ ٧٤٥ مليون دولار أمريكي من ثلاث صفقات مقارنة مع ١,٣ مليار دولار أمريكي من خمس صفقات. لقد كانت " تداول" السوق النشط الوحيد في النصف الأول من العام ٢٠١٦ رغم الحجم المنخفض نسبياً.

قال ستيفن دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في بي دبليو سي الشرق الأوسط:

*"في ظل حالة عدم اليقين التي تشوب أسعار النفط، والدور الذي تلعبه العوامل الجيوسياسية، فنحن نتوقع أن نرى استمرار حالات التقلب في أسواق الأسهم الإقليمية. فتميل التقييمات إلى التقلب على نحو كبير في أوقات عدم اليقين، ويميل المستثمرون للبقاء بعيداً عن سوق الأسهم. وبالتالي، من المرجح أن يكون أي نشاط اكتتاب عام أولي جوهري سوف نشاهده على المدى القصير والمتوسط، مدعوماً من قبل جهات حكومية".*

### الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي

شهد سوق الاكتتاب العالمي انخفاضا في معدل الإصدارات في النصف الأول من العام ٢٠١٦ مقارنة مع النصف الأول من العام ٢٠١٥ . إلاّ أن حجم النشاط في الربع الثاني كان أكبر منه في الربع الأول من العام ٢٠١٦ . فلا تزال تدابير التخفيف الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان فعالة، بينما يتوقع أن يقوم النظام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة بوتيرة أبطأ. إلى جانب انتعاش أسعار النفط، فإن الانخفاض في التقلب وتحسين المؤشر ـ مصادية، كلها عوامل منحت المستثمرين تفاؤلاً كبيراً نسبياً عما كانوا عليه في الربع الأول.

انخفض مبلغ التمويل المحقق من خلال الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي بنسبة ٤٩% في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٥ . بيد أن العائدات قد ارتفعت مقارنة مع الربع الاول بنسبة ١٣٦%. بلغت العائدات المحققة من سوق الاكتتاب العالمي ٣٤,٥ مليار دولار أمريكي من ٢٤١ صفقة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ ، مقارنة مع ٦٧,٣ مليار دولار أمريكي من ٤١٦ صفقة شهدها الربع الثاني من العام الماضي و٧٧ مليار دولار أمريكي من ٣٢٥ صفقة في الربع الثاني من العام ٢٠١٤ .

أثبت مصدرو الخدمات المالية من جديد أنهم الأكثر فاعلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ بتحقيق ١١,٩ مليار دولار أمريكي من ٥١ اكتتاباً عاماً أولياً، وهو ما يمثل ٣٨% من العائدات السنوية حتى تاريخه.

ورغم عمليات تصفية الأسهم التي حصلت عقب الاستفتاء الذي جرى مؤخراً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)، إلاّ أن الأداء المتوسط للاكتتابات العامة الأولية بقي قوياً في نهاية الربع الثاني. وعلى الرغم من العائدات المتوسطة التي تم تحقيقها بنسبة ١٣% لاكتتابات عام ٢٠١٦ و١٢% لاكتتابات عام ٢٠١٥ ، إلاّ أن ذلك يتفوق على العديد من البدائل الاستثمارية الأخرى.

# أسواق السندات والصكوك

أظهرت أسواق السندات والصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً في الربع الثاني من العام ٢٠١٦، خصوصاً على صعيد السندات السيادية، حيث أن إصدارات الحكومات الإقليمية بارزة في السوق والتي تظهر إقبالاً على الديون في المنطقة. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط الذي ساهم في زيادة العجز في الميزانية والنمو المتباطئ أسفر عن حدوث التدهور الائتماني نفسه الذي حصل مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين عندما قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض تصنيفها.

## إصدارات السندات

فلقد شهد الربع الثاني من العام ٢٠١٦ واحداً من أكبر إصدارات السندات في المنطقة من قبل الحكومة القطرية بمبلغ ٩ مليار دولار أمريكي، ويليها إصدارات حكومة أبوظبي البالغة ٥ مليار دولار أمريكي، وهي المرة الأولى منذ ٧ سنوات. اشتملت سندات حكومة قطر البالغة قيمتها ٩ مليار دولار أمريكي على إصدار بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي بسعر إصدار ٩٨,٩٢٤% من المبلغ الرئيسي، وإصدار بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي بسعر إصدار ٩٨,٩٦٣% من المبلغ الرئيسي ، وإصدار بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي بسعر إصدار ٩٧,٦٠٦% من المبلغ الرئيسي. أصدرت حكومة أبوظبي سندات بقيمة ٥ مليار دولار أمريكي اشتملت على إصدار بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي بسعر إصدار ٩٩,٧٥٣% من القيمة الاسمية الإجمالية وإصدار بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي بسعر إصدار ٩٩,٥٦٢% من القيمة الاسمية الإجمالية.

وبالنسبة لإصدارات سندات الشركات، أصدر بنك الخليج الدولي ش.م.ب – الرياض سندات لمدة ٥ سنوات بقيمة ٥٣٣ مليون دولار أمريكي بسعر فائدة ٣,٤%، بينما أصدرت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة ش.م.ع (طاقة) سندات بقيمة مليار دولار أمريكي توزعت على شريحتين درجة أولى بواقع ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما يُستحقان خلال ٥ و ١٠ سنوات على التوالي.

## إصدارات الصكوك

نجح بنك الجزيرة في إصدار صكوك لمدة ١٠ سنوات بقيمة ٥٣٣ مليون دولار أمريكي مع الاحتفاظ بحق الجهة المقرضة في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات.

وعلى صعيد الاصدارات السيادية، كان مصرف البحرين المركزي من المصدرين الفاعلين في المنطقة بإصدار ثلاثة من صكوك السلام، والتي تبلغ قيمة كل منها ١١٤ مليون دولار أمريكي (٤٣ مليون دينار بحريني)، بالإضافة إلى ثلاثة صكوك تأجير قصيرة الأجل، تبلغ قيمة كل منها ٦٩ مليون دولار أمريكي (٢٦ مليون دينار بحريني).

قال ستيفن دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في بي دبليو سي الشرق الأوسط:

*"هناك تحسن في أداء السندات والصكوك بالمقارنة مع الربع الماضي من هذا العام مع إصدارات بارزة من الحكومات الإقليمية مثل حكومة قطر وحكومة أبوظبي، ومن المتوقع أن يستمر ذلك في الربع القادم، حيث أن المملكة تجهز لإصدارها الأول المقترح من السندات بقيمة ١٠ مليار دولار أمريكي. إلاّ أن ظروف السوق الصعبة والشكوك التي تنتاب المستثمرين والمصدرين لربما تؤثر على النشاط للفترة المتبقية من العام ٢٠١٦، كما أن الزيادة على تكاليف القروض قد تشكل ثقلاً على الإقبال للسوق".*

# الاتصال

**ستيف دريك**
شريك ورئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية بالشرق الأوسط
مباشر: ٣٤٢١ ٤٣٠٤ (٠) ٩٧١+ متحرك: ٤٦٦١ ٤٥١ ٥٠ (٠) ٩٧١+
s.drake@ae.pwc.com


**نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي Capital Markets Watch GCC**

يتضمن تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين ١ بريل ٢٠١٦ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٦، وفيها يتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أُعدّ هذا التقرير بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط (www.pwc.com/me). تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.


©٢٠١٦ بي دبليو سي . جميع الحقوق محفوظة.
بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا www.pwc.com/structure